A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/210
25 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٣٨ من القائمة المؤقتة*

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

رسالة مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل اليكم نص مذكرة، صادرة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عن وزارة خارجية جمهورية سلوفاكيا (المرفق الأول) بشأن البيان المتعلق بالاستفتاء العام في سلوفاكيا الصادر في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي (A/52/167) فضلا عن نص القرار ذي الصلة الصادر عن المحكمة الدستورية في جمهورية سلوفاكيا (المرفق الثاني).

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٨ من القائمة المؤقتة.

(توقيع) يان فارسو
القائم بالأعمال بالنيابة
في البعثة الدائمة لجمهورية سلوفاكيا
لدى الأمم المتحدة

* A/52/50.

270697 270697 97-17371

9717371

المرفق الأول

مذكرة صادرة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عن وزارة خارجية جمهورية سلوفاكيا

فيما يتعلق بالرسالة المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة والمرفقة بالبيان الصادر في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧ عن رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن الاستفتاء الذي أجري في سلوفاكيا، والتي عممت بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة (A/52/167) في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، تود وزارة خارجية جمهورية سلوفاكيا الإدلاء بما يلي:

أبلغت الجهة السلوفاكية ممثلي لجنة الاتحاد الأوروبي فضلا عن الدول الأعضاء في هذه اللجنة بجميع الجوانب التشريعية والقانونية والداخلية والسياسية المتعلقة بالتحضير للاستفتاء بشأن العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي وبإجراء ذلك الاستفتاء، بما في ذلك المسألة الرابعة بشأن الانتخابات الرئاسية المباشرة التي ثبت أنها غير صحيحة من وجهة النظر القانونية.

وفي أثناء المفاوضات، وجه انتباه ممثلي الاتحاد الأوروبي إلى أن قرار المحكمة الدستورية لجمهورية سلوفاكيا (انظر المرفق الثاني)، ينص على أن المسألة الرابعة بشأن الانتخابات الرئاسية المباشرة، كما صيغت، لا تتمشى والأحكام ذات الصلة في قانون المجلس الوطني لجمهورية سلوفاكيا رقم ١٩٩٢/٥٦٤ بشأن أنماط تنظيم الاستفتاء.

إن الجمع بين مسألتين لا علاقة لإحداهما بالأخرى في استفتاء واحد وانعدام الوضوح فيما يتعلق بالتحضير للاستفتاء وإجرائه ترتب عليهما في النهاية نتائج غير مرغوب فيها، وجعلا الاستفتاء غير صحيح، ولم يشارك فيه سوى أقل من ١٠ في المائة من المقترعين المؤهلين.

وما فتئت حكومة جمهورية سلوفاكيا تعالج بجدية المسائل التي طرحها الاستفتاء على المواطنين السلوفاك. وكشف الاستفتاء عن وجود ثغرات في القانون فضلا عن ضرورة اعتماد تدابير بطريقة دستورية وديمقراطية في النظام القانوني للحيلولة دون التفسير الغامض للقواعد القانونية.

وحكومة جمهورية سلوفاكيا متمسكة بمفاهيم تعزيز مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، وهي لا تزال، وفقا لأولويات سياستها الخارجية، تبذل ما في وسعها من جهد من أجل أن تصبح عضوا في المنظمات السياسية والأمنية والاقتصادية الأوروبية الأطلسية.

المرفق الثاني

قرار المحكمة الدستورية لجمهورية سلوفاكيا
٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧

بناء على طلب مجموعة من أعضاء المجلس الوطني لجمهورية سلوفاكيا، تداولت المحكمة الدستورية في جمهورية سلوفاكيا بشأن طلب تقدمت به هذه المجموعة، في جلسة مغلقة في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧، وتقدم، بموجب هذا، فيما يلي:

تفسير

للمادة ٧٢، والفقرة ٢ من المادة ٩٣ من دستور جمهورية سلوفاكيا:

١ - السلطة التشريعية في جمهورية سلوفاكيا منظمة بطريقة مزدوجة. ولا يمارس هذه السلطة المجلس الوطني لجمهورية سلوفاكيا فحسب، بل ويمارسها أيضا المواطنون مباشرة. ولا يتضمن دستور جمهورية سلوفاكيا نصا يمنع إخضاع مسألة إجراء تغيير في الدستور أو في جزء منه إلى استفتاء وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ٩٣ من دستور جمهورية سلوفاكيا.

٢ - إن المرفق لقرار رئيس جمهورية سلوفاكيا رقم ١٩٩٧/٧٦ بشأن إعلان الاستفتاء بشأن المسألة المذكورة في الجزء الأول b/4 من القرار لا يتمشى وأحكام الفقرة ٣ من المادة ٢ من قانون المجلس الوطني لجمهورية سلوفاكيا رقم ١٩٩٢/٥٦٤ بشأن أنماط إجراء الاستفتاء، الذي يحكم النظام الدستوري لأنماط إجراء الاستفتاء، وذلك وفقا لأحكام المادة ١٠٠ من دستور جمهورية سلوفاكيا.

— — — — —